التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 125 - يجب أن يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فرداً فرداً إشباعاً كلياً. وأن يضمن تمكين كل فرد منهم من إشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى مستطاع.

المادة 126 - المال للّه وحده وهو الذي استخلف بني الإنسان فيه فصار لهم بهذا الاستخلاف العام حق ملكيته، وهو الذي أذن للفرد بحيازته فصار له بهذا الإذن الخاص ملكيته بالفعل

إقرأ في هذا العدد

- خسائر أمريكا بتوقيعها مذكّرة تفاهم مع إيران
- التوجهات الأمريكية نحو شمال إفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية
- تايوان بين تصعيد الصين وارتباك أمريكا
- أمام عمليات الغش في امتحان الباكالوريا الأستاذ من دائن ...
- الهجرة وإقامة الدولة

الأحد6 محرم 1447هـ | الموافق لـ 21 جوان 2026 م | العدد 596 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

من سراب السيادة إلى إرادة التحرير

يبدو أن السلطة الحالية في تونس لن تفرغ يوما من مشروع إصلاحها السياسي حين "بشّرت" بالسعي لتحقيق السيادة الفعلية عبر إرساء "بناء قاعدي" جديد، من أجل تركيز "الدولة الاجتماعية"، فلم تحقق منجزا واحدا يمكن أن يُرى أثره في حياة الناس.

فلا دستور 2022 والذي صيغ من أجل إرساء نظام حكم رئاسي جديد وتجميع السلطات لتحقيق الاستقرار، ولا بعث المجالس المحلية والجهوية ضمن تمثيلا أوسع للفئات والمناطق، أو كرس اللامركزية المزعومة، ولا هو حدّ من الفوارق بين الجهات، أوضمن تكافؤ الفرص في الصحة والتعليم والشغل، حتى أن قانون إنهاء نظام المناولة، والذي عدّ من مآثر هذه السلطة، عمق أزمة البطالة ولم يحسن ظروف العامل.

بل إن سياسة المحاسبة وتفكيك "شبكات الفساد والاحتكار" كأحد أهم ركائز المشروع السياسي، لهذه السلطة، لفرض هيبة الدولة وإعادة توزيع الثروة بعدالة، لم تثمر شيئا رغم تضخم أعداد قضايا المتابعة والمحاكمات التي طالت عددا كبيرا من السياسيين ورجال الأعمال. تلك السياسة التي تميزت بالتدخل المباشر لرأس الدولة في القطاعات الاستراتيجية، أو حتى الخاصة منها عبر القيام بزيارات رئاسية مباشرة لتلك المؤسسات، من خلال وتيرتها الليلية، في أوقات باتت مجلبة للتندر والإثارة للراي العام الذي صار يرتاب في الجهة التي تعد لتلك الزيارات، والبطانة التي تحيط بالأمر، والغاية من اعتماد هذه السياسة.

لئن تأكد لدى الأغلب الأعم من الناس خطورة البطانة المحيطة بمركز القرار، لما أصبح الرأي العام يرى الخطر المحدق به من أثر القرارات المتخذة في حقه، أو الإجراءات التي تفرض عليه، والمهددة لحاضره ومستقبله، ويتبادل التعليقات حولها، ولا يرى لموقفه منها أثرا، بات من المحتم على أهل البلاد أن يدركوا أن هناك تواطؤ مقصود، ومرتب له عن وعي وإدراك للكيد بهم وببلادهم.

فحين يشيع بين الناس خطر الهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء إلى بلادنا، أو حين تُمضى أمام أعينهم اتفاقيات بيع مستقبل البلاد من الطاقة البديلة لشركات النهب الاستعمارية، ويحرم منها رأس المال المحلي، أو حين تُجرى المناورات العسكرية مع الدول التي لا تخفي إستراتيجيتها للهيمنة على بلداننا، ثم لا تخفى على الجميع الجهة المشرفة على هذه الجرائم، ويرى الجميع سيل الاتفاقيات التي تعقدها السلطة القائمة لإنفاذ فصولها، ثم ترتفع الأصوات المطالبة بوقف هذا الخطر ولا يستجاب لصرخاتهم، يتحمل الناس حينها مسئوليتهم في وجوب الجهر برفض تلك القرارات والعمل على الأخذ على أيدي اولئك المفرطين في حقوقهم. فلا معنى لصرخات العاجزين إن لم يحزموا أمرهم لتغيير واقعهم هذا، والعزم على صنع غدهم بملء الإرادة

ولن يتسنى للمسلم إحداث التغيير الجذري إلا بالوعي التام على أن الانتقال من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة التمكين، لن يكون إلا على أساس متين ولن يكون ذلك الأساس إلا شرع الله الذي شرعه للإنسان بوصفه الإنساني، حين أحله من التيهان في سفاهة "البناء القاعدي"، وإفك "الدولة الاجتماعية" التي لا واقع لها إلا في عقول المفترين على البسطاء. يقول الحق تبارك وتعالى: " قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ " (123) - طه -

لماذا تتعطل المشاريع الكبرى في تونس؟

أزمة إدارة أم أزمة نظام؟

لا يكاد يختلف اثنان اليوم على أن واحدة من أبرز الإشكالات التي تواجه الاقتصاد التونسي تتمثل في التأخير المزمن في إنجاز المشاريع الكبرى. فمشاريع استراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والمياه والبنية التحتية بقي بعضها معطلا لسنوات طويلة، بل إن بعضها تجاوز عقدا كاملا بين الدراسات الأولية والانطلاق الفعلي في التنفيذ. وقد دفع هذا الواقع السلطات العمومية إلى إحداث آليات ولجان خاصة لتسريع إنجاز المشاريع العمومية ومتابعة المشاريع المعطلة وإزالة العراقيل التي تحول دون تنفيذها.

وتشير المعطيات الرسمية إلى أن الدولة ما تزال تخصص اعتمادات مهمة للاستثمار العمومي، حيث بلغت نفقات التجهيز في ميزانية 2024 نحو 9.87 مليار دينار مقابل 9.15 مليار دينار سنة 2023، كما تجاوزت الاستثمارات المباشرة للدولة 3.6 مليار دينار. غير أن حجم هذه الاعتمادات لا ينعكس دائما على أرض الواقع بنفس الوتيرة، وهو ما يطرح سؤالا محوريا: أين تكمن أسباب التعطيل الحقيقية؟

يُرجع العديد من الخبراء هذا التعثر إلى عوامل متداخلة، في مقدمتها البيروقراطية وتعقّد مسالك اتخاذ القرار، حيث تتوزع المسؤوليات بين هياكل مركزية وجهوية ومؤسسات متعددة، بما يجعل المشروع الواحد رهين إجراءات طويلة ومتشعبة. كما يُضاف إلى ذلك تشعب المنظومة القانونية وتراكم النصوص التي لم تعد ملائمة لمتطلبات الاقتصاد الحديث، إلى جانب ضعف التنسيق بين المتدخلين، وكثرة الإشكالات العقارية والبيئية والتمويلية، التي تؤدي في كثير من الحالات إلى تعطيل المشاريع لسنوات. وقد أقرت السلطات نفسها بوجود صعوبات هيكلية تستوجب معالجة شاملة تتجاوز الحلول الجزئية.

غير أن حصر الإشكال في الجانب الإداري وحده يبقى غير كافٍ. فالسؤال الأعمق يتعلق بطبيعة النموذج الاقتصادي نفسه وبالرؤية التي تتحكم في اختيار هذه المشاريع. إذ لا يكفي تسريع الإنجاز إذا لم تكن المشاريع مندرجة ضمن استراتيجية تنموية متكاملة تستهدف بناء قاعدة إنتاجية قوية ومستقلة نسبياً عن التقلبات الخارجية. وهنا يبرز سؤال جوهري: هل تمتلك تونس فعلاً مشروعاً اقتصادياً سيادياً طويل المدى، أم أن السياسات الاقتصادية ما تزال تتحرك ضمن أطر يحددها النظام الاقتصادي العالمي وتقسيمه الدولي للعمل؟

لقد فرض انخراط تونس في منظومة التبادل الحر اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لكنه كشف في الوقت ذاته عن اختلالات هيكلية، أبرزها العجز التجاري المزمن، خاصة مع الشركاء الأوروبيين، وتزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي، وارتفاع المديونية العمومية التي بلغت حوالي 135 مليار دينار سنة 2024، أي أكثر من 81 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر عدد من الباحثين أن هذه المؤشرات تعكس محدودية نموذج يعتمد أساساً على الاستهلاك والاستيراد والخدمات منخفضة القيمة المضافة، مقابل ضعف الاستثمار في التصنيع والتكنولوجيا والإنتاج الحقيقي للثروة.

ومن هذا المنطلق، فإن النقاش حول المشاريع الكبرى لا ينبغي أن يقتصر على آجال الإنجاز، بل يجب أن يمتد إلى سؤال الغاية والاتجاه. فما قيمة مشروع ضخم يُنجز في وقت قياسي إذا لم يكن جزءاً من رؤية اقتصادية قادرة على تعزيز الإنتاج والتشغيل وتقليص التبعية؟ وما جدوى الاستثمار في مشاريع متفرقة إذا كانت لا تؤدي في النهاية إلى بناء اقتصاد صلب ومستقل نسبياً عن الخارج؟

وفي هذا السياق، يطرح بعض الخبراء فكرة الانتقال من الاقتصادات القطرية المحدودة إلى تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى، على غرار التجربة الأوروبية التي انطلقت من سوق مشتركة وتنسيق اقتصادي تدريجي بين الدول. ومن هنا يبرز تساؤل حول إمكانية بناء فضاء اقتصادي إقليمي أوسع بين الدول العربية والإسلامية، يقوم على التكامل الاقتصادي وتوحيد القدرات الإنتاجية بما يعزز القدرة على المنافسة العالمية.

هذا ما يكاد ينطق به الواقع للخروج من دائرة التبعية للغرب، وهذا هو عين ما يدعو إليه حزب التحرير استنادا إلى رؤية شرعية مستنبطة من الكتاب والسنة، تؤسس إلى نظام اقتصادي رباني يضمن التوزيع العادل للثروة ويعتمد عملة موحدة تقوم على قاعدة الذهب والفضة، باعتبارها بديلاً للنظام النقدي العالمي القائم على العملات الورقية والديون. فبالإسلام فقط تتحقق النهضة الاقتصادية والصناعية، حيث تقوم على امتلاك التكنولوجيا وبناء الصناعات الثقيلة التي تمثل الأساس الذي تنهض عليه بقية القطاعات الصناعية والزراعية والعسكرية والتكنولوجية، وهذا ما تخشاه الدوائر الاستعمارية.

التتمة في الصفحة الثالثة

الزكاة في تونس بين ثبات النص الشرعي وتقلبات السياسة النقدية

لم تكن الزكاة في تاريخ الأمة الإسلامية مجرد شعيرة دينية فردية، بل كانت رافعة اقتصادية واجتماعية تضبط حركة المال، وتوزع الثروة، وتسهم في استقرار الدولة. غير أن واقع تطبيقها في العالم اليوم الذي يسوده النظام الرأسمالي، يطرح إشكاليات مركبة، تتداخل فيها القراءة الفقهية مع المتغيرات الاقتصادية، وتتصارع فيها الإرادات السياسية مع إرث استعماري أثّر في بنية الدولة المالية.

قفزةُ النصاب من "التكافل" إلى "الحصر الطبقي"

في تونس مثلاً، بلغ نصاب زكاة المال للعام الهجري 1448، مقدار 34 ألفاً و369 ديناراً و356 مليماً، بناءً على معيار 85 غراماً من الذهب الخالص، وبهذا الرقم الجديد نتحدث عن قفزة هائلة تجاوزت التسعة أضعاف خلال العشرية الأخيرة، إذ انتقلت بالنصاب من حدود 3,700 دينار في 2016 إلى أكثر من 34 ألف دينار في 2026. هذه الطفرة الخطيرة، لم تعكس تحسناً في ثروة البلاد، بل هي انعكاس صارخ لـتضخم الدينار، وارتفاع جنوني في أسعار الذهب عالمياً، وتآكل القوة الشرائية، وهو ما يجعل الزكاة عملياً حكراً على شريحة ضيقة من كبار المالكين، بينما يستثني منها أصحاب المدخرات المتوسطة (كمن يملك 10 أو 20 ألف دينار)، مع أن هؤلاء لو قيست أموالهم بالفضة، لكانوا من المزكين الذين تجب عليهم الفريضة، إذ يُقدّر نصاب الفضة بحوالي 3,800 دينار فقط، أي بفارق يناهز تسعةً أضعاف عن نصاب الذهب.

الزكاة من ركن إسلامي إلى أداة شكلية

هذا الإرتفاع الفاحش في النصاب لا يُمثل اجتهادا شرعياً جديداً، بل هو وليد انسحاق الدينار وانخراط تونس في نظام نقدي ورقي لا تلتقي قواعده مع أحكام الإسلام التي تقوم على نقود ذات قيمة ذاتية (ذهب وفضة)، بل يخضع لسياسات تضخمية ومنظومة مصرفية ربوية تُصادر المدخرات وتعطل دورات الإنتاج. ربط النصاب بالذهب وحده، في غياب اعتماد الفضة أو مؤشرات القوة الشرائية، يُكرّس فجوة هيكلية بين أحكام الفقه وأدلته والواقع النقدي، ويُحيل الزكاة إلى عبادة شكلية لا تؤدي دورها في إعادة توزيع الثروة، خاصة حين تُترك دون مؤسسة رسمية تجمعها وتوزّعها، وتترك للعشوائية الفردية رغم أن تقديراتها السنوية تتجاوز 3,5 مليار دينار، أي ما يعادل 12٪ من ميزانية الدولة. وقد كان الأولى إبقاء الخيار للمكلّف بين الذهب والفضة، لتوسيع قاعدة المزكّين وإدخال شريحة واسعة إلى دائرة الفريضة، بما يجعل من الزكاة أداة تكافلية فعلية، بدلاً من أن تبقى حبيسة فتوى سنوية منفصلة عن المؤسسة والواقع الاقتصادي حيث يظل النقاش الفقهي معلقاً بين رفع النصاب وتضييق القاعدة، وبين إهدار مورد مالي كان يمكن أن يُحدث فرقاً ملموساً في معالجة الفقر والخصاصة، ناهيك عن تطهير المال وتزكية الأنفس.

الهيمنة الخارجية وتعطيل الأحكام

يمثل الذهب والفضة في الإسلام عصب النظام المالي وموازين القيمة، حيث اعتبرهما الشرع "النقدين" الأساسيين. وقد نظّم الإسلام أحكامهما بدقة، فشرّعَ فيهما الزكاة، وحدد ضوابط المعاملات المالية (الربا)، وبيّن أحكام الاستخدام والزينة، و بهما تم تقويم النصاب (85 غم ذهباً أو 595 غم فضة). وقد كانا عملة التبادل في زمن النبي ﷺ وطيلة زمن الخلافة، وبنى عليهما الفقهاء معظم أحكام المال، من زكاة وربا وصرف... الارتباط بالذهب والفضة هو الذي يخلق ما نسميه اليوم "فوضى": فقيمة النصاب تتقلب بتقلب أسعارهما، لا بتغير الحكم الشرعي. وهذا التقلب يعكس في جوهره تغير قيمة العملة الورقية، لا تغيراً في النصاب الشرعي. والخلاف الفقهي بين نصاب الذهب والفضة هو ما فتح باب الاجتهاد لمراعاة الفقراء، وليس باباً للتعطيل. الاستقرار النقدي مقابل التضخم: جوهر الأزمة إن النظام النقدي القائم على الذهب والفضة كان ضامناً للاستقرار لقرون؛ إذ لا تستطيع الدولة "طباعة" المعدنين النفيسين، فتحد من التضخم، وتحافظ على القوة الشرائية، وتشجع الاستثمار الإنتاجي، بعكس النظام الورقي الحالي الذي يولّد تضخما مزمناً، ويُصادر المدخرات، ويعطل دورات الإنتاج لصالح المضاربات المالية. بدخول الاستعمار لبلادنا، فُرضت على البلاد الإسلامية أنظمة مصرفية وقانونية غربية بالكامل، ومن ثم واصلت مؤسسات كصندوق النقد الدولي فرض سياسات اقتصادية عززت هيمنة النظام التقليدي. وكان التحول من قاعدة الذهب إلى العملات الورقية (بقرار نيكسون 1971) حدثاً محورياً، فرضته القوى الكبرى، فأثر مباشرة في أحكام الزكاة، وربطها بتقلبات سعر صرف العملات لا بقيمة الذهب المستقرة. وبذلك، كان دمجا ، بل فرضاً خارجياً ووهنًا داخليًا، بدأ بالاستعمار واستمر عبر الهيمنة الاقتصادية، ثمّ الانخراط حُذو القُذّة بالقذّة في نظام عالمي ينتقص من الأحكام المالية الإسلامية ليجعلها تابعة بل مُسوخًا.

خلاصةالقول،غياب الدولة يُفقد الزكاة دورها المجتمعي: تقديرات الجمعية التونسية لعلوم الزكاة تشير إلى أن أموال الزكاة السنوية قد تصل إلى 3.5 مليار دينار، أي نحو 12٪ من ميزانية الدولة. هذا المبلغ، لو تم جمعه وتوزيعه عبر مؤسسة رسمية شفافة، لكان رافعةً للتنمية ومكافحة الفقر، لكن تركه للعشوائية يعني إهداراً اقتصادياً فادحاً.

النظام القائم على النقود الورقية الإلزامية، لا يُعطل الزكاة وحدها، بل يُعطل الاستقرار الاقتصادي بأكمله، وهو وريث تبعية استعمارية ما زالت مستمرة عبر الآليات المالية الدولية.

ولكن ، رغم كل هذا، تظل الزكاة فريضة الله في أموال الأغنياء، حقاً معلوماً للفقراء والمحتاجين، لا يعطلها تغير الأسعار ولا إهمال الحكام، لكن إقامتها على الوجه الأكمل تستدعي بديلا لا بد أن يكون جذرياً، يعود إلى نظام نقدي قائم على الذهب والفضة، يضمن الاستقلال الاقتصادي، ويُعيد للزكاة وللأحكام المالية الإسلامية هيبتها التطبيقية وقوتها المجتمعية، لتستعيد الأمّة نظامها المالي الذي يليق برسالتها العالمية، وشريعتها الغراء.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

خسائر أمريكا بتوقيعها مذكرة تفاهم مع إيران

قال الرئيس الأمريكي ترامب يوم 2026/6/11 "أنهينا الحرب مع إيران اليوم. وافقوا على عدم امتلاك سلاح نووي.. هذا هو الهدف الأساسي، ويمثل 95٪ من القضية". وجاءت أقواله بعد ساعات من إعلانه التوصل إلى "تسوية رائعة للحرب مع إيران، وأن مضيق هرمز سيفتح رسميا فور توقيعنا على الاتفاق، وقد يحدث قريبا جدا، ربما خلال مطلع الأسبوع في أوروبا، وقد يمثل أمريكا في مراسم التوقيع نائبه".

بينما أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي أن بلاده "لم تتخذ بعد قرارا نهائيا بشأن توقيع اتفاق مع أمريكا، وأن جزءا كبيرا من النص التفاوضي تم إنجازه".

وعلقت وكالة تسنيم المقربة من الحرس الثوري الإيراني قائلة: "ترامب أعلن قرب التوصل إلى اتفاق مع إيران 38 مرة خلال الشهرين الماضيين. يجب التعامل مع تصريحاته بحذر إلى حين صدور موقف رسمي من طهران".

جاءت هذه التصريحات بعد تهديدات ترامب بتوجيه ضربة قوية، حيث إنه مشهور بتقلباته، ولم يحصل أن رئيساً يفقد هيبته والثقة به وبموقف بلاده مثله، ويربك فريق إدارته حيث لا يستطيعون التصريح بموقف ثابت تبعا له. فرئيس الدولة، أي دولة، لا يصرح يوميا أو كل ساعة عن مجريات الأمور والمفاوضات والأعمال العسكرية والسياسية حتى يستقر الأمر على الوجه الذي سيكون عليه.

نقل موقع أكسيوس الأمريكي يوم 2026/6/12 عن مسؤول أمريكي أن نقاط الاتفاق تتضمن "تمديد وقف إطلاق النار 60 يوما بما يشمل لبنان، واستئناف المفاوضات النووية خلال هذه الفترة، وإعادة فتح مضيق هرمز فورا من دون رسوم، وعودة حركة الشحن إلى مستويات ما قبل الحرب خلال 30 يوما، ورفع الحصار الأمريكي عن إيران، وضمان التزام إيران بعدم امتلاك سلاح نووي، وخفض نسبة تخصيب اليورانيوم داخل إيران تحت إشراف مفتشي الأمم المتحدة، ومنح إيران إعفاءات مؤقتة من العقوبات تسمح لها بتصدير النفط لمدة 60 يوما، وتخفيف العقوبات تدريجيا إذا أظهرت طهران حسن نية. وأن واشنطن تصر على الإفراج عن أموال إيران على دفعات لشراء سلع إنسانية". وتشكيله مجلس سلام يتعلق بغزة

وبهذه النقاط لا تُعتبر أمريكا أنها حققت هدفها، وما سيوقع عليه ليس اتفاقا نهائيا وإنما مذكرة تفاهم. وما يتفاخر به ترامب من منع إيران من امتلاك السلاح النووي، ليس إنجازا له؛ لأن إيران ما زالت تتبنى فتوى مؤسسها الخميني الذي يقول بحرمة امتلاك السلاح النووي. ومضيق هرمز كان مفتوحا، وبسبب عدوانه بدأت إيران تتحكم فيه. فهو يريد أن يظهر أنه حقق نصرا حيث لم يحققه، صارفا النظر عن هدفه الأساس من الحرب، وهو جعل إيران دولة تابعة، فحصلت قطيعة بينهما.

وترامب يحرص على توقيع اتفاق أكثر من العودة للحرب، وإن كان دائما يهدد بها وبتوجيه الضربات القاسية، وهي وسيلة للضغط حتى تقبل إيران بتوقيع اتفاق، فتنازل وقبل بتوقيع مذكرة تفاهم، وهذا دليل فشل أمريكا. ومن ثم ستبدأ المفاوضات ليتم الاتفاق النهائي خلال شهرين، وربما تطول ولا يتحقق في هذه الفترة أو تحدث تغييرات وتعديلات، لأنه سيكون فيها أخذ ورد وحلول وسط.

ولكن ترامب يريد أن يخرج من الحالة التي تورط فيها، ولم يحقق هدفه الأساس، وألا يبقى مركزا على إيران، لأنه أشغل أمريكا بها، ولم يعد يستطيع التركيز على قضايا أخرى مهمة مثل الصين، حيث قام بزيارتها وهو منشغل بإيران وركز على موضوع إيران معها حتى تضغط عليها فخيبت الصين فأله. ولم يستطع أن يركز على مواضيع أخرى عالقة مع الصين وأهمها الحد من تطوير الأسلحة وخاصة الصواريخ ذات الرؤوس النووية العابرة للقارات والتي تهدد أمريكا، وكذلك مواضيع الاقتصاد وخاصة الميزان التجاري الذي يميل لصالح الصين. وكذلك قضية روسيا وحربها في أوكرانيا وعقد اتفاقيات تشملها وتشمل علاقتها مع الصين. وكذلك قضية أوروبا ومحاولته الاستيلاء على جزيرة غرينلاند، بجانب محاولته الاستيلاء على كندا.

وكأنه أراد أن يحقق نصرا حاسما على إيران ويحقق أهدافه فيها كما حققها في بنما وفنزويلا ليعزز موقفه تجاه تلك القضايا حتى يسهل عليه تحقيق ما يريد. ولم يكن في حسبانه أن تصمد إيران ولا تستسلم لتصبح دولة تابعة كما استسلمت فنزويلا وبنما، وتضرب نشاطات روسيا والصين في هذين البلدين. وغرّه تمكنه من عقد اتفاق وقف الحرب على غزة، واعتبر أنه الوحيد في العالم القادر على التأثير على كيان يهود، وتشكيله مجلس سلام يتعلق بغزة من أنذال الحكام في مصر وتركيا وباكستان وإندونيسيا والسعودية وقطر والإمارات والبحرين وغيرها. واعتبر كل ذلك نجاحا كبيرا له، فانتفخ كالطاووس يهاجم إيران يوم 2026/2/28 يريد أن يحقق هدفه خلال بضعة أيام، فاصطدم بصخرتها، فأصبحت لديه عقدة إيران يريد حلها بأسرع وقت حتى يواصل سيره نحو القضايا الأخرى، وحتى لا تكون هذه العقدة هي سر ضعفه وضعف بلاده، وسقوط حزبه في الانتخابات النصفية للكونغرس في تشرين الثاني القادم وبالتالي سقوط المرشح الجمهوري في الانتخابات الرئاسية التي ستجري بعد سنتين. ولديه عقدة تحقيق اتفاق أفضل من اتفاق أوباما، ويظهر أن اتفاقه دون اتفاق أوباما.

وجاءت صفعة أخرى لترامب وهي رفض إيران إرسال وفد للتوقيع المباشر، وسيتم التوقيع إلكترونيا، بسبب أنها لا تريد أن يظهر وفدها وهو يصافح وفد أمريكا عقب التوقيع، بسبب اعتبارها الأمريكان أعداء شنوا عدوانا عليها وقتلوا مرشدها وشخصيات كبيرة أخرى. فلا تريد أن تظهر أنها صالحتهم وخنعت ذليلة لهم.

ويحرص ترامب على توقيع الاتفاق يوم 2026/6/14 لأنه يصادف ذكرى ميلاده الثمانين. وإيران تدرك حرصه على ذلك، ولهذا لم تؤكد أن التوقيع سيتم في هذا اليوم كما ورد على لسان المتحدث باسم خارجيتها، فلا تريد أن تفرحه حتى تنتقم منه أو تحصل على تنازلات منه.

وأكد خادمه رئيس وزراء باكستان شهباز شريف أن "التوقيع سيتم خلال 24 ساعة.. وواشنطن وطهران وافقتا.. وباكستان تستعد لمراسيم توقيعه إلكترونيا..".

ومن هنا تظهر أمريكا على حقيقتها، فمن يثبت في وجهها مهما استعملت من أسلحة وأحدثت من أضرار، فإنه يمكنه هزيمتها. وهذا يجب أن يشجع الناس على التحرك والمطالبة بإغلاق قواعدها في المنطقة ليتم إنهاء وجودها العسكري وليمهد لتصفية نفوذها السياسي بإسقاط خدمها الأنذال، وليمهد لإقامة الخلافة الراشدة التي ستكسر أنف رئيسها وعجبه بنفسه وبرأيه على شاكلة أسلافه أباطرة الروم الذين كسرت دولة الخلافة أنوفَهم بالأمس.

بقلم أ.أسعد منصور

التوجهات الأمريكية نحو شمال إفريقيا
في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

لم تكن حرب الولايات المتحدة وكيان يهود على إيران مجرد نزاعٍ إقليمي محدود، بل كانت زلزالاً اقتصادياً وسياسياً امتدت ارتداداته إلى شمال إفريقيا بسرعة غير مسبوقة. فمع إغلاق مضيق هرمز فعلياً واندلاع ما وُصف بـ"حرب الناقلات"، وضعت المنطقة أمام أزمة طاقة خانقة. ارتفعت أسعار النفط الخام إلى ما يتجاوز 110 دولارات للبرميل في منتصف مارس 2026، مسجلة زيادة تجاوزت 50٪ في أسابيع قليلة.

هذه الصدمة الطاقة لم تكن موحدة التأثير. فبينما استفادت الجزائر وليبيا، باعتبارهما مصدرتين للنفط والغاز من عوائد مالية مؤقتة عززت موازنتيهما واجهت تونس والمغرب ومصر أزمات في ميزان المدفوعات وتضخماً غذائياً متصاعداً.

انقسامات الناتو.. أطلسياً يُعيد تشكيل المعادلة

إذا كانت الحرب الإيرانية قد أعادت ترتيب الأولويات الاقتصادية، فإنها كشفت أيضاً عن شرخ استراتيجي عميق داخل حلف الناتو، له انعكاساته المباشرة على شمال إفريقيا. ففي فيفري 2026، قادت الولايات المتحدة وكيان بهود هجوماً عسكرياً على إيران، مطالبة حلفاءها في الناتو بتقديم الدعم اللوجستي: قواعد، أجواء،مدد بحري. لكن الرد كان صادماً: ألمانيا رفضت، فرنسا أغلقت مجالها الجوي، وإسبانيا منعت استخدام قواعدها، وبريطانيا امتنعت.

هذا الرفض الجماعي دفع الرئيس ترامب إلى وصف الناتو بـ"النمر الورقي" والتهديد بالانسحاب من الحلف. وأمام مجلس الأمن، صرّح بأن "اليابان لم تساعدنا، أستراليا لم تساعدنا، كوريا لم تساعدنا، والناتو لم يساعدنا". وتحولت القمة إلى أزمة وجودية للحلف، حيث رأى محللون أن "العمليات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية على إيران ثقسّم الناتو بشكل دائم".

هذا الانقسام الأطلسي يحمل دلالات عميقة لشمال إفريقيا. ففي فيفري 2026، أعاد الناتو توزيع القيادات، مُسلّما لإيطاليا قيادة القوات المشتركة في نابولي، المكلفة بالإشراف على الجناح الجنوبي بما في ذلك البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا.بما يعني أن أوروبا ستضطلع بمسؤولية أكبر في الملفات الأمنية جنوب المتوسط، بينما تركز واشنطن على أولوياتها الكبرى. واللافت أن بعض المحللين يرون أن الانقسامات قد تدفع أوروبا نحو "استقلال استراتيجي" يمنحها حركة أكبر في التعامل مع منطقة شمال إفريقيا، خصوصاً في ملفي الهجرة والطاقة. ففي وقت تتصاعد فيه التوترات، تبقى المصالح الأوروبية في استقرار جنوب المتوسط ثابتة، حتى لو اختلفت الرؤى مع واشنطن حول آليات التعامل.

الصحراء الغربية.. زخم دبلوماسي أم اختراق حاسم؟

وسط هذا المشهد المضطرب، عاد ملف الصحراء الغربية إلى صدارة الاهتمام الدولي، مدفوعاً بحراك أممي أمريكي غير مسبوق. ففي 31 أكتوبر 2025، تبنى مجلس الأمن القرار 2797 بأغلبية 11 صوتاً مقابل امتناع ثلاث دول (الصين، روسيا، باكستان) ورفض الجزائر. القرار كان نقطة تحول: لأول مرة، يُعتمَد "مقترح الحكم الذاتي" المغربي كأساس للمفاوضات، مع الإشارة إلى أن "الحكم الذاتي الحقيقي يمكن أن يشكل حلاً قابلاً للتحقيق". النص لم يعد يذكر الاستفتاء أو خيار الاستقلال، وهو ما يمثل تحولاً جوهرياً في خطاب الأمم المتحدة.

هذا التحول لم يأت من فراغ. فمنذ جانفي 2026، كثفت واشنطن تحركاتها: وفد من البوليساريو زار واشنطن في 22 جانفي، يليه زيارة مسعد بولس للجزائر في 26 جانفي ولقاؤه بالرئيس تبون، ثم اجتماع مدريد في فيفري الذي جمع لأول مرة منذ 2019 وزراء من الجزائر والمغرب وموريتانيا والبوليساريو في جلسة مباشرة برعاية أمريكية.

وفي جوان 2026، شرع المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا في جولة إقليمية شملت مخيمات تندوف، الجزائر، الرباط، وموريتانيا. وأشارت تقارير إلى وجود "زخم حقيقي" في الملف، مع دعوات لتقديم تنازلات من جميع الأطراف. لكن على الأرض، ما زالت المواقف متباعدة: المغرب يتمسك بالحكم الذاتي كـ"سقف للحل"، بينما تصر البوليساريو على استفتاء يتضمن خيار الاستقلال.

ومع بقاء التوتر العسكري قائماً، يبقى السؤال: هل يقود هذا الزخم الدبلوماسي إلى تسوية سياسية، أم أن الأمر مجرد إدارة للأزمة ومنع تصعيدها؟

الخطة الأمريكية في ليبيا.. تقاسم السلطة أم ترتيبات النخب؟

في تطور موازٍ، كشفت واشنطن عن تحرّكها الأبرز في الملف الليبي. ففي 17 جوان 2026، نقلت صحيفة "فاينانشال تايمز" عن مسعد بولس، مستشار الرئيس ترامب للشؤون العربية والأفريقية، قوله: "خطتنا هي أن تكون هناك حكومة موحدة، وتوحيد كل المؤسسات".

الخطة الأمريكية تقوم على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، تقاسم السلطة بين الأطراف المتنافسة في الشرق والغرب عبر حكومة موحدة تضم مختلف الأطراف. ثانياً، تشجيع شركات النفط الأمريكية مثل "كونوكو فيليبس" و"شيفرون" على توسيع استثماراتها في ليبيا، بهدف مضاعفة الإنتاج النفطي إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً خلال أربع سنوات. ثالثاً، دعم المسار الأممي لتوحيد المؤسسات المالية والعسكرية والأمنية.

هذه التسوية، يُستشرف من خلال التجربة الليبية منذ 2011 أنها ستتحول إلى نظام محاصصة دائم بين النخب. فالاتفاقات السابقة تعثرت، وتأجيل الانتخابات أصبح نمطاً، ومراكز القوة العسكرية والمالية ما زالت تمسك بمفاتيح القرار.

وتؤكّده إشارة مسؤول ملف شمال إفريقيا السابق في الخارجية الأمريكية وليام لورانس إلى أن بولس "يحظى بحرية حركة كبيرة ويركز على عائلتي خليفة حفتر والدبيبة". وهذا يثير مخاوف من أن التركيز على شخصيات النخبة قد يعمّق المحاصصة بدلاً من بناء مؤسسات حكم. وفي أبريل 2026، شاركت الأطراف الليبية في مناورات "فلينتلوك" العسكرية بقيادة أمريكية في ليبيا مما يشير إلى بُعد أمني موازٍ للخطة السياسية.

خلاصة: إدارة الأزمات أم إستراتيجية جديدة؟

إذا نظرنا إلى المشهد ككل، نلاحظ أن واشنطن تنظر إلى شمال إفريقيا اليوم من خلال عدسة ثلاثية: أمن الطاقة في ليبيا، استقرار الحدود في الصحراء الغربية، وتوازن القوى في المغرب العربي. ولكن يبقى السؤال: هل هذه التحركات تشكل "استراتيجية أمريكية شاملة جديدة" للمنطقة، أم أنها مجرد محاولة لإدارة بؤر التوتر ومنع تحولها إلى نزاعات أوسع؟

القراءة الأقرب للواقع تشير إلى أن واشنطن تسعى إلى خفض عدد بؤر التوتر المفتوحة من الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا، للتركيز على المنافسة الكبرى مع الصين، تبدو تحركاتها في المغرب العربي أشبه بـ"إدارة أزمات" منها بـ"رسم خرائط جديدة". فليبيا تحتاج إلى استقرار يضمن تدفق النفط، والصحراء تحتاج إلى تهدئة تمنع تصعيداً يهدد العلاقات المغربية-الجزائرية، وتونس والجزائر بحاجة إلى استقرار يحفظ التوازن الإقليمي.

لكن العقبة الكبرى تبقى الخلاف الجزائري-المغربي، الذي يؤثر على كل مشاريع التكامل الإقليمي تقريباً. ومع استمرار هذا الخلاف، وتزامنه مع انقسامات الناتو وتداعيات الحرب الإيرانية، يبقى مستقبل شمال إفريقيا رهناً بتوازنات دقيقة بين مصالح القوى الكبرى وإرادة الشعوب في الوحدة والإنعتاق من التبعية وهو توازن قد ينقلب في أي لحظة.

ختامًا:

في خضم هذا الانقسام الغربي الذي كشف عن شرخ عميق في جدار "النّاتو" الموحّد، وتلك التحولات الدولية المتسارعة التي تعيد خلط أوراق النظام العالمي متعدد الأقطاب، والنموذج الإيراني الذي استطاع رغم كل الحصار والضربات أن يحوّل الأزمات إلى أوراق ضغطٍ تفاوضية، تبرز أمام البلاد المغاربية لحظةٌ تاريخيةٌ نادرة ربما لا تتكرر. فهل آن الأوان لنتحرر من عقال التبعية، ونتجاوز منطق "الدولة" التي ترقص على إيقاع أجنبي، إلى فاعل إقليمي يفرض رؤيته الخاصة؟

إن نجاح طهران في اجتياز حربٍ إقليمية شاملة لم ينهِ نظامها، بل منحها مكانةً إقليمية جديدة، يقدَّم درسا قاسياً لدول المنطقة: القوة لا تُمنح، بل تُنتزع بالوحدة الداخلية والإستراتيجية الواضحة.

إن اللحظة الراهنة، وما تحمله من مؤشرات تفكك الإجماع الغربي وانشغال واشنطن بمنافستها مع بكين وتراجع اليقظة الأوروبية جنوب المتوسط، تمنح بلاد المغرب العربي هامشاً من المناورة لم تشهده منذ عقود. فإما أن تستثمر هذه الفسحة لتكتب فصلها الخاص في مصيرها، وتتحول من رقعة شطرنج في لعبة القوى العظمى إلى لاعب فاعل يملك مصيرَه وخياراتِه، أو تبقى رهينةً لتلك المصالح المتضاربة، تتناقش القوى الكبرى حول مستقبلها بينما أبناؤها يغادرونها في قوارب الموت باتجاه الشمال. التحدي إذنٍ ليس أمريكياً ولا أوروبياً؛ إنه مغاربيٌ خالص، يبدأ بوعي الأمة وأهل القوة فيها بأهمية هذه اللحظة التاريخية، لطي صفحة استعمار الأمس وتشكيل وحدة الغد، لأن المصير المشترك لا ينتظر تأشيرة الدخول من أحد

بقلم أ.ياسين بن يحيى

حقوق المرأة
شعار يرفع و أرواح تزهق

الخبر:
توفيت يوم الجمعة 12 جوان 2026، عاملتان وأصيبت 13 أخريات بإصابات متفاوتة الخطورة في إنقلاب شاحنة خفيفة من نوع "إيسوزو" بالطريق الرابطة بين معتمدتي الرقاب والمزونة وتحديدا على مقربة من المدخل الشمالي لمعتمدية المزونة حين كانت العاملات الفلاحيات في طريقهن إلى العمل. وحسب ما أفاد به عبد الكريم الغربي كاهية مدير شؤون المرضى بالمستشفى الجامعي بسيدي بوزيد الأولية فإن الحادث أسفر عن وفاة العاملتين، في حين وصفت إحدى الإصابات الـ13 بالخطيرة حيث تعرضت إلى إصابة بليغة على مستوى اليد ونقلت إلى المستشفى الجامعي بصفاقس.

التعليق:
تتوالى الحوادث و تتعاقب الحكومات و يستمر الإجرام و الإستهتار و المتاجرة بأرواح الناس في نفس الظروف. نساء خرجن بالإكراه للعمل لتوفير إحتياجاتهم المعيشية و الصحية رغم زهد الأجور. فلولا تردي الظروف لما اضطررن للعمل. إن المرأة تمثل أكثر من ثلث اليد العاملة في الفلاحة الموسمية وآلاف النساء يشتغلون دون عقود وبأجور زهيدة وفي ظروف نقل عشوائي ليكن في مواجهة يومية مع الفقر والموت. نفس الديكور ونفس المشاهد تتكرر في كل مرة وكأن الزمن توقف أو إعتاد مشهد الدم و الإهانة.

نساء يتسللن في عتمة الفجر يكافحن فتكون صناديق الموت في انتظارهن أو إعاقات جسدية ليزيد وضعهن تأزما وتطوى الصفحات في ذاكرة النسيان فكم هي الجرائم والملفات التي ارتكبت في هذا البلد وكم من نفس بشرية ازهقت بدون حساب وعقاب للمجرمين؟؟؟!! ولكن لا تستغرب هذا، فالإجرام نابع من الدولة نفسها فكل راع متملص من مسؤوليته ويأخذ دور المتفرج، مجرد خطابات لا تتخطى الحناجر فهو مجرم " كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته" دولة عاجزة عن توفير أبسط مقومات العيش الكريم، بنية تحتية كارثية بل طرق موت والردع معدوم فمن المسؤول؟! أليست الدولة الراعية و الشريكة في الإجرام؟! طغت الرأسمالية اللعينة فسادت المصلحة وأمسى تكديس المال هي القضية المصيرية على حساب كل شي، الكل مباح ومسموح، جشع بلا حدود متغاظين عن أن حياة الدنيا دار الفناء والبقاء لله وحده فلا ملك ينفع ولا جاه يدوم فلن تحمل معك إلا أعمالك صالحة كانت أم طالحة.

ان حقوق المرأة التي تتصدع بيها الجمعيات النسوية وما يسمون أنفسهم المجتمع المدني مجرد لباس براق يخطف الأنظار و لكن يخفي خلفه حقيقة بشعة عنوانها" التجارة الموسمية المسمومة" تطل علينا في مناسبات للبهرجة واستغلال مآسي ومعاناة النساء لأخذ بعض الصور والتباكي على حقوق المرأة المهدورة.

إن قضية المرأة والمعاناة التي تعيشها نتيجة النظام الرأسمالي الجاثم على صدورنا الذي جعلها تركض وراء لقمة العيش فخروجها للعمل كرها وليس طوعا في ظل الظروف والمشقة اليومية التي تعيشها المرأة بصفة العامة. فلا حل ولا مناص إلا في ظل نظام يضمن الكفاية والرعاية لكل فرد فلا ينظر له على أنه أداة إنتاج يقاس على قدر عطائه. فالإنسان لديه حقوق وعليه واجبات كان مسلما أو ذميا فعلى الدولة أن توفر مقومات العيش الكريم وأن توفر حاجياتهم الأساسية فرضا وأن توفر الكماليات على قدر المستطاع هكذا يكون العيش في ظل نظام يرضى الخالق، نظام الإسلام ففيه الرحمة و العدل للبشرية جمعاء. "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"

زينب بن رحومة

تايوان بين تصعيد الصين وارتباك أمريكا

في لحظةٍ يبدو فيها العالم منشغلاً بالحروب الممتدة من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، تتحرك الصين بهدوءٍ محسوب نحو أخطر نقطة اشتباكٍ جيوسياسي في القرن الحادي والعشرين، وهي تايوان.

فالتصعيد العسكري المتسارع في بحر تايوان لم يعد مجرد مناورات عابرة أو رسائل ضغط دبلوماسية، بل أصبح مؤشراً على تحولٍ استراتيجي عميق في ميزان القوى العالمي، حيث تسعى بكين إلى فرض واقع جديد يكرّس صعودها كقوة دولية قادرة على تحدي الهيمنة الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ.

وفي المقابل تبدو واشنطن أمام معضلة معقدة؛ فهي تدرك أن خسارة تايوان تعني تراجع نفوذها الاستراتيجي في الشرق الآسيوي، لكنها تدرك أيضاً أن أي مواجهة مباشرة مع الصين قد تفتح الباب أمام حرب عالمية ذات كلفة كارثية على الاقتصاد والنظام الدولي معاً.

لذلك تتزايد التساؤلات حول طبيعة التفاهمات غير المعلنة بين القوى الكبرى، خصوصاً في مرحلة ترامب، وما إذا كانت تايوان قد تحولت بالفعل إلى ورقة تفاوض ضمنية في الصفقات الكبرى بين واشنطن وبكين، أم أنها مكيدة من ترامب لتوريط الصين وإغراقها في مشاكل إقليمية ودولية؟

إن العالم بعيد عن لحظة الحسم النهائي، ولو مؤقتاً، حيث إننا نمر بإحدى أخطر أزمات العصر.

في كل مرة تقوم الصين بمناورات حول تايوان تتوتر الأجواء، ونكون أمام استعراض قوة مؤقت، أما اليوم فنجد أنفسنا أمام تمهيد لتغيير تاريخي في شكل النظام الآسيوي؛ فالصين لم تعد تتعامل مع الجزيرة باعتبارها ملفاً مؤجلاً، بل باعتبارها القضية المركزية في مشروعها القومي، وأن أوان حسمها قد اقترب، بينما تبدو أمريكا أقل وضوحاً من أي وقت مضى في الالتزام تجاه حماية تايوان.

أولاً: ماذا يعني التصعيد الصيني الحالي حول تايوان؟

خلال الأشهر الأخيرة كثفت الصين مناوراتها البحرية والجوية حول الجزيرة، مع ارتفاع ملحوظ في أعداد السفن والطائرات التي تتحرك قرب المجال التايواني، حيث أعلنت تايبيه أن أكثر من 100 سفينة حربية أو تابعة لخفر السواحل الصيني منتشرة في البحر الأصفر وبحر الصين الجنوبي، أي على مقربة من تايوان. (الجزيرة 2026/5/23).

بالإضافة إلى عمليات ضغط بحرية متكررة حول الجزر الصغيرة التابعة لتايوان، والهدف الصيني لا يبدو مجرد تخويف عسكري، بل يمكن فهمه ضمن ثلاثة مستويات:

1- تطبيق الحصار التدريجي، أي جعل الوجود العسكري الصيني حول تايوان أمراً يومياً وطبيعياً، بحيث تتحول الجزيرة نفسياً وعسكرياً إلى مساحة مطوقة.

2- استنزاف الإرادة التايوانية: فالصين تدرك أن الحرب لا تحسم دائماً بالاجتياح، بل أحياناً بكسر ثقة المجتمع بقدرته وقدرة حلفائه على حمايته.

3- اختبار موقف أمريكا الحقيقي: تريد الصين معرفة إلى أي مدى ستذهب أمريكا فعلاً للدفاع عن تايوان إذا اقتربت الأزمة من نقطة الانفجار.

ولهذا يرى كثير من المحللين أن الصين تتحرك وفق استراتيجية "الخنق البطيء" بدل الغزو المباشر المكلف، وفي الوقت نفسه تعمل على كشف نوايا الجميع.

ثانياً: ما هي الأجواء الأمريكية بعد هذا التصعيد؟

في الداخل الأمريكي نجد حالة ارتباك واضحة تجاه ملف تايوان؛ فأمريكا لا تزال تعلن رسمياً رفض أي تغيير بالقوة للوضع القائم، لكن لا يُعلم هل هي تتنازل عن شيء للصين في هذا الملف، أم أنها تحاول توريطها في تايوان.

وفي الوقت نفسه ظهرت مؤشرات مقلقة لتايوان، منها:

- تقارير تحدثت عن تجميد أو إبطاء بعض صفقات السلاح الأمريكية لتايوان بسبب أولويات عسكرية أخرى مرتبطة بالشرق الأوسط. حيث قال مسؤول عسكري أمريكي: "ستوقف صفقة بيع أسلحة بقيمة 14 مليار دولار لتايوان للحفاظ على الذخائر لحربها مع إيران". (الجزيرة، 2026/5/22).

- ترامب نفسه استخدم لغة تجارية تجاه تايوان، واعتبر أن صفقات السلاح يمكن أن تكون ورقة تفاوض مع الصين. (رويترز، 2026/5/19).

- الإدارة الأمريكية الحالية تبدي اهتماما أكبر بمنع الحرب مع الصين، لا بخوضها، ولا نعلم ما تخفيه، فالمكر من طباعهم.

وهذا لا يعني أنها تخلّت عن تايوان، لكنه يعني أن الأولوية الأمريكية أصبحت إدارة الصراع دون الانزلاق إلى مواجهة كبرى مع بكين في الوقت الحالي.

ثالثاً: هل كانت هناك صفقة ضمنية بين ترامب والصين حول تايوان؟

حتى اليوم لا توجد أي أدلة رسمية على وجود اتفاق سري يسمح للصين بأخذ تايوان، لكن من الواضح أن ملف الجزيرة أصبح جزءاً من المساومات الكبرى بين البلدين.

وخلال لقاءات ترامب مع الرئيس الصيني طُرح ملف تايوان بقوة، مع ضغط صيني كبير، وما رشح منها سوى وقف الدعم العسكري الأمريكي لتايبيه. (الجزيرة، 2026/5/23).

المشكلة أن ترامب ينظر إلى السياسة الخارجية بعقلية الصفقات، وليس بعقلية التحالفات العقائدية التقليدية، وهذا طبعاً يثير قلق التايوانيين؛ لأنهم يدركون أن مستقبلهم قد يتحول إلى ورقة مساومة داخل تفاهمات اقتصادية وأمنية وعسكرية بين الصين وأمريكا.

لكن هنا توجد قيود عميقة تمنع أمريكا من التخلي الكامل عن تايوان، منها: أهمية الجزيرة الاستراتيجية في احتواء الصين. وموقعها المحوري في صناعة أشباه الموصلات العالمية. والضغط داخل الكونغرس الأمريكي المؤيد لتايوان. وخوف واشنطن من أن يؤدي سقوط تايوان إلى انهيار الثقة بحلفائها الآسيويين مثل كوريا الجنوبية واليابان.

لذلك قد تلجأ إلى محاولة إدارة انتقال طويل ومعقد يمنع الحرب، ويؤجل الحسم، ويجعل عودة تايوان إلى الصين أمراً طبيعياً ولكن على مدى زمني طويل.

رابعاً: هل أصبحت عودة تايوان إلى الصين مسألة وقت؟

الصين تعتبر أن إعادة تايوان ليست خياراً سياسياً فقط، بل جزء من استعادة الكرامة التاريخية للصين بعد "قرن الإذلال" الغربي، لذلك فإن ملف الجزيرة هدف لا يمكن التنازل عنه مهما طال الزمن.

ولكن عودة تايوان ليست أمراً سهلاً، وذلك لعدة أسباب، منها:

المجتمع التايواني بات يمتلك هوية سياسية مختلفة عن الصين. أي غزو مباشر قد يتحول إلى حرب إقليمية مدمرة. الاقتصاد العالمي سيتعرض لصدمة هائلة إذا تعطلت مصانع الرقائق الإلكترونية التايوانية. اليابان وأمريكا تخشيان أن يؤدي سقوط تايوان إلى هيمنة الصين الكاملة على غرب المحيط الهادئ. ومع ذلك فإن ميزان القوة يتحرك لصالح الصين، خاصة مع التوسع العسكري البحري الصيني، وتراجع استعداد أمريكا لخوض حرب مفتوحة، خصوصاً في حالة الانقسام الداخلي فيها حالياً.

أزمة تايوان اليوم ليست مجرد نزاع حدودي بين الصين والجزيرة المتمردة، بل هي اختبار لمستقبل النظام العالمي كله.

وأمريكا أمام معضلة تاريخية: إما الدفاع عن تايوان والمخاطرة بحرب كبرى مع الصين، أو القبول تدريجياً بصعود نظام آسيوي جديد تقوده الصين.

إن هذه التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي بأكمله تجعل العالم الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة تحت الهيمنة الأمريكية المطلقة يبدو اليوم أمام مرحلة إعادة توزيع للنفوذ، حيث تصعد قوى جديدة قادرة على تحدي المركز الغربي التقليدي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وفي خضم هذه التحولات قد تنشأ ولادة قوة دولية جديدة، والمرشح الوحيد القادر على اعتلاء القمة بأسرع وقت ممكن، والانتقال من دولة ناشئة إلى دولة كبرى، هو عودة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

والغرب يعي معنى هذه العودة؛ لأنها القوة الوحيدة القادرة على إنهاء غطرسة أمريكا ومبدئها الرأسمالي، وإعادة الصين إلى حجمها الطبيعي، ونشر العدل والنور في ربوع هذه الكرة الأرضية، تحقيقاً لبشرى رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا».

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

تتمة : لماذا تتعطل المشاريع الكبرى في تونس؟ أزمة إدارة أم أزمة نظام؟

إن قدرة الدولة على إنجاز المشاريع الكبرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمق بنيتها الإنتاجية والصناعية؛ فكلما كان الاقتصاد قائماً على تصنيع محلي متين، توفرت له الموارد والمواد والخبرات بسرعة وكلفة أقل، ما يضمن سرعة الإنجاز واستمراريته. أما في حالة ضعف النسيج الإنتاجي، فإن المشاريع تصبح أكثر ارتباطاً بالاستيراد والخبرة الخارجية، بما يزيد الكلفة ويطيل الآجال ويحد من التحكم في مسارها.

كما أن المشاريع المدنية الكبرى، رغم طابعها الهندسي، تعتمد بشكل كبير على مواد وتجهيزات صناعية مثل الحديد والإسمنت والمعدات التقنية، ما يجعلها بدورها مرتبطة بالقدرة الإنتاجية المحلية. وبالتالي فإن ضعف التصنيع ينعكس مباشرة على كلفة المشاريع وسرعة إنجازها وجودتها.

وفي المحصلة، فإن أزمة المشاريع الكبرى في تونس لا تختزل في الجانب الإداري أو القانوني فقط، بل ترتبط أيضاً بعمق النموذج الاقتصادي ذاته. ولذلك فإن نجاح أي مسار إصلاحي لا يقاس بعدد البنايات الشاهقة ولا بعدد المشاريع المنجزة أو سرعتها، بل بمدى اندماجها في رؤية استراتيجية شاملة تعيد الاعتبار للإنتاج، وتؤسس لاقتصاد صلب قادر على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الاقتصادية، ومنح الدولة هامشاً أوسع من الاستقلال في عالم يتسم بالتقلب والتنافس الشديد.

بقلم أ.وسام الأطرش

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الخلافة

لقد نشأ هذا القطاع (قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وترعرع وبنيت أسسه وأحكمت أصوله ومبانيه على يد الغرب الكافر وعلى أساس وجهة نظره في الحياة، وجعله سلاحا من أسلحته الاستعمارية لنهب الثروات وبسط النفوذ والتلاعب بالعقول وصناعة العملاء وإفساد شتى مناحي الحياة، وفرض نمطه المعيشي والسلوكي والأخلاقي، فكان له أثر أمضى من أثر الأسلحة العسكرية وأشد فتكا.

فلحاجة دولة الخلافة لهذا القطاع بكل فروعه التي تغلغلت في شتى شؤون الحياة، كان لا بد من وضع سياسة عامة في دولة الخلافة تنبثق عن العقيدة الإسلامية، وإعادة بناء هذا القطاع من جذوره بحيث يكون مبنيا على وجهة نظر الإسلام في الحياة، وهذا عين ما قام به حزب التحرير بناء على جهود ثلة نيّرة من شبابه، حيث أصدر مؤخرا كتابه كاملا تحت عنوان "دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الخلافة الراشدة"، وهي دائرة مهمة لها تأثير مباشر على سير أعمال الدولة وعلاقاتها، كما لها ارتباط وثيق بباقي الدوائر في الدولة، وخاصة دائرة الحربية ودائرة الصناعة ودائرة الأمن الداخلي ودائرة الخارجية.

ولذلك حري بمن يستعمل هذه الأدوات بصفة عامة وبحملة الدعوة ورجال الدولة بصفة خاصة ممن يتهيؤون لاستقبال المولود الحضاري القادم قريبا بإذن الله متمثلا بدولة الخلافة الراشدة، أن يسارعوا بقراءته وفهمه ونشر الوعي على تفاصيله والأحكام المتعلقة بهذا المجال بين الناس حتى يتيسر لنا عمليا تحقيق السيادة الرقمية كرافد من روافد الأمن القومي والخروج من كل أشكال الارتهان التكنولوجي الذي أوجده الكافر المستعمر، فنتحكم بالمعلومة ومصدرها ومجالات استخدامها، وبالبرمجيات وتطبيقاتها، وبالتكنولوجيا واستعمالاتها، وبالإلكترونيات وموادها ومعادنها وسلاسل إمدادها، وحتى بالأقمار الصناعية ومداراتها، فلا تبقى حكرا على رأسمالية مقيتة تستعبد الناس وتتعامل معهم كمجرد أرقام في معادلات ربحها المادي، وإنما نسعى لأن تعيد التكنولوجيا للإنسان كرامته وإنسانيته، ونحن أصحاب الرسالة المؤتمنون على مصير البشرية بإذن الله. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾.

الهجرة وإقامة الدولة

تزامنًا مع الأسبوع الأول من الذكرى 1448 لهجرة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، نستحضر حدثًا عظيمًا لم يكن هجرة خوف أو فرار كما يحاول البعض تصويره، بل كان تتويجًا لمسيرة دعوية وسياسية انتهت بإقامة الدولة الإسلامية الأولى، لتبدأ مرحلة جديدة من حمل الإسلام إلى العالم.

و كانت المسيرة نحو إقامة الدولة الاسلامية كالآتي:

أولًا: تكتل الصحابة حول رسول الله صلى الله عليه وسلم

بدأت الدعوة بتكوين الكتلة المؤمنة التي حملت الإسلام، فاجتمع السابقون الأولون حول رسول الله يتلقون العقيدة والأحكام ويتربون على الإسلام.

قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: 100].

ثانيًا: انطلاق الدعوة

بعد بناء الكتلة المؤمنة، انطلقت الدعوة إلى المجتمع سرًا ثم جهرًا، تدعو الناس إلى عبادة الله وحده ورفض الشرك والباطل.

قال تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤].

ثالثًا: مقاومة الدعوة

واجهت قريش الدعوة الإسلامية بالسخرية والتشويه والحصار والتعذيب، لكن رسول الله وأصحابه ثبتوا على الحق ولم يتراجعوا.

قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢].

رابعًا: تفاعل الدعوة مع المجتمع

رغم شدة المقاومة، بدأت أفكار الإسلام تنتشر، وأخذ الناس يتفاعلون معها، حتى أصبحت قضية الإسلام حاضرة في المجتمع المكي وخارجه.

خامسًا: توسيع مجال الدعوة وطلب النصرة

لم يقتصر عمل الرسول ﷺ على مكة، بل حمل الدعوة إلى القبائل في مواسم الحج والأسواق، طالبًا النصرة والمنعة لإقامة الإسلام في واقع الحياة.

سادسًا: بيعة العقبة الأولى

استجاب نفر من أهل يثرب للدعوة، فبايعوا رسول الله ﷺ على الإسلام والطاعة، وكانت تلك البيعة بداية التحول الحقيقي نحو التمكين.

يحدِّث عبيدة ابن الصامت :فَبَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى بَيْعَةِ النِّسَاءِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُفْتَرَضَ الْحَرْبُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بِبُهْتَانٍ نَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيَهُ فِي مَعْرُوفٍ، فَإِنْ وَفَيْتُمْ، فَلَكُمُ الْجَنَّةُ، وَإِنْ غَشِيتُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَأَمْرُكُمْ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَكُمْ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَكُمْ.

سابعًا: الدعوة في المدينة

عاد أهل يثرب بالإسلام إلى قومهم، وانتشرت الدعوة في بيوت الأنصار، وأرسل رسول الله ﷺ مصعب بن عمير رضي الله عنه ليعلم الناس الإسلام ويهيئ المجتمع لاستقبال دولة الإسلام.

ثامنًا: بيعة العقبة الثانية

بعد انتشار الإسلام في يثرب وتهيئة الرأي العام فيها، قدم ثلاثة وسبعون رجلًا وامرأتان من الأنصار إلى مكة، فبايعوا رسول الله ﷺ بيعةً على النصرة والمنعة، وتعهدوا بحمايته مما يحمون منه أنفسهم وأهليهم، فكانت هذه البيعة الأساس الذي قامت عليه الدولة الإسلامية في المدينة.

قال للأنصار: «أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم».

تاسعا: الهجرة وإقامة الدولة

بعد اكتمال هذه المراحل، جاءت الهجرة المباركة لتعلن قيام الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة، ولتنتقل الدعوة من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة السلطان وتطبيق أحكام الإسلام وحمل رسالته إلى العالم.

قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: 40].

ختاما:

واليوم، وبعد مضي أربعة عشر قرنًا على الهجرة، تبقى هذه المراحل نبراسًا للأمة ودليلًا عمليًا على طريق النهضة والتغيير.

و يبقى حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله هو الوحيد الذي يلتزم بهذه الطريقة في العمل لإقامة الخلافة، مستمدًا منهجه من الوحي، ثابتًا على فكرته، صادقًا مع أمته، حاملًا مشروعًا حضاريًا قادرًا على إنهاء بطش و غطرسة الكفار واستئناف الحياة الإسلامية.

فإذا كانت الأمة تتطلع إلى العزة والوحدة والتحرر من التبعية والظلم، فماذا تنتظر للالتفاف حول مشروع التغيير والعمل المخلص لإعادة سلطان الإسلام وخلافته على منهاج النبوة؟

يوسف حباشي

أمام عمليات الغش في امتحان

الباكالوريا الأستاذ من دائن إلى مدان ..!

الخبر :

وقع إحالة الأستاذة شيراز الجزيري على التحقيق أمام وكيل الجمهوريه بالمحكمه الإبتدائيه بتونس الخميس 11 جوان 2026 على خلفية نشرها لفيديو على الفيسبوك تناشد فيه رئيس الجمهورية قيس سعيد أن يفتح تحقيقا في محاولات الغش وتسريب امتحان الفلسفة منذ الدقائق الأولى للإمتحان . وصاحب الدعوة في هذه القضيه هي وزاره التربية

التعليق:

إن إحالة الأستاذة شيراز الجزيري على التحقيق ليست هي الحادثة الأولى من هذا النوع فقد تعرض العديد من الأساتذة كل عام بعد إمتحان البكالوريا منذ الثورة إلى مثل هذه التوقيفات التعسفية التي تدفع حقا إلى التساؤل بجدية حول جدية وزارة التربية فيما تزعمه من صرامة تجاه التلاميذ اثناء إجتيازهم إمتحان ختم التعليم الثانوي البكالوريا وتشديدها في العقوبات تجاه من يرتكبون جريمة الغش في الإمتحان وجديتها فيما تزعمه من حماية للأستاذ المراقب اثناء ادائه لمهمته وبعدها.

فالتوصيات التي يوزعونها على الأساتذة المراقبين كل عام نجدها تنص حرفيا على أن المراقب يجب ان يقوم بمهمته بما يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين بما في ذلك الإبلاغ فورا عن أي حالة غش أو محاولة غش وكل هذا يؤكد على أهمية هذا الامتحان الوطني مما يجعله مسؤولية جميع الأطراف في الدولة انطلاقا من التلاميذ والأولياء والأساتذة وصولا إلى أعلى هرم في السلطة.

إذا ما هو الجرم الذي ارتكبته الاستاذة شيراز الجزيري او من سبقها من الاساتذة الذين طالبوا الدولة بتحمل مسؤوليتها تجاه الكثافه الشديدة لعمليات الغش في امتحان البكالوريا؟ ما قامت به الأستاذة إنما يعبر على غيرة الأستاذ تجاه بلاده وتجاه مستقبل أبنائها لأن التساهل في عمليات الغش المتزايدة يؤدي إلى ضرب مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ ، وإضعاف قيمة الشهادة ومصداقيتها ، ووصول غير المؤهلين إلى الجامعات و المعاهد عليا وتوليهم لمناصب ليسوا أهل لها وفي ذلك خطر كبير على البلاد والعباد.

فالتحقيق الجاد حول المتورطين الأساسيين في انتشار هذه الحالات يجب ان يكون مطلبا جماعيا أو مسؤولية تتحملها الدولة بشكل خاص ولذلك نطالب بالإفراج الفوري عن الأستاذة والتوقف عن مثل هذه الإيقافات الظالمة في حق أساتذة تونس الزيتونة ونذكر في هذا الصدد بأن تزايد عمليات الغش إنما يعبر عن هشاشة المنظومة التعليمية التي لا تحفز التلاميذ على التفكير مما أدى إلى كسل العقول والبحث عن النجاح بطرق ملتوية وأصبح التعليم ليس هدفه تحصيل العلم وإنما هدف مادي لإثبات التفوق الاجتماعي و الاقتصادي و حتى نخرج من هذه الدوامة المفرغة من التعليم الهش وجموح التلاميذ يجب مراجعة جذرية لسياسة التعليم وتغييرها إلى ما يرقى بالبلاد والعباد.

كتبته خولة العامري

حين تكرُّس الرأسماليةُ "نصاب زكاة" للتفقيرِ

حدد نصاب زكاة المال للعام الهجري 1448، بأربعة وثلاثين ألف دينار وثلاثة مائة وتسعة وستين دينارا وثلاث مائة وستة وخمسين مليما (34.369,356 دينارا)، ما يعادل 85 غرام من الذهب وفق ما جاء في بلاغ صادر يوم الخميس عن مفتي الجمهورية التونسية. يعتبر نصاب الزكاة بالدينار التونسي في كل سنة مؤشرا عن عبث الرأسمالية و تعبيرة عن حالة التفقير المتبعة فبعدما كانت الزكاة منذ انطلاق دولة رسول الله صلى الله عليه و سلم الى دولة الخلافة العثمانية 40 دينارا ذهبيا أي ما يعادله 85 غراما من الذهب تغيرت سياسات سك العملة عن طريق طباعة الاوراق النقدية دون مخزون ذهبي ففي خمسينات القرن الماضي تم سك العملة التونسية واحد دينار مقابل 2.25 غرام ذهب لكن سرعان ما اعتمدت دولة ما بعد الاستعمار المباشر سياسات البنوك الاستعمارية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ليتم طباعة الكثير من الاوراق النقدية بأسلوب التزييف المجرمة أي نقود بتكلفة الحبر و تواصلت هذه السياسة الى هذه اللحظة .

من ناحية أخرى قد يقال أن العملة تطبع مقابل مخزون من العملة الصعبة و هذا أمر غير دقيق فما يسمى بالعملة الصعبة تطبع بتكلفة الحبر مثل الدولار الذي يستمد قوته من نفوذ أمريكا الاستعماري مثلا . هذا ما يجعل الدينار يتراجع بسرعة أمام الذهب مرة لأنه يطبع مقابل العملة الصعبة و مرة لان ما يسمى بالعملة الصعبة تطبع بتكلفة الحبر و قوة العسكر . طباعة الأوراق النقدية دون مخزون من ذهب سرقة لأرزاق الناس و جهودهم فمن كان يعمل في السبعينات بأجر 30 دينار اي ما يعادله 33 غرام من الذهب أصبح يأخذ معاشا اليوم يصل الى 1200 دينارا أي ٣ غرام من الذهب . بالتالي كان هذا ما يفسر قدرة الأجيال السابقة في تملك المنازل و الإنفاق على عائلة ممتدة مقابل عجز الجيل الحاضر عن مثله .

البديل الواجب

لذلك وجب إزالة هذا النظام المالي الفاسد المفقر و إرساء نظام مالي إسلامي يعتمد على الذهب والفضة فالرسول صلى الله عليه أمر بسك العملة مقابل ٤,٢٥ غرام من الذهب فلم يكن يسمع بمؤشر التضخم أو الغلاء المتواصل بل استقرار في الأسعار و ثقة كبيرة في عملة الدولة و اقتصادها . أما حزب التحرير، الرائد الذي لا يكذب أهله، فقد حسم الأمر من خلال تبنيه في مشروع دستور دولة الخلافة مادتين تتضمنان ما يجب أن تكون عليه العملة في الدولة . المادة 166 - تصدر الدولة نقداً خاصاً بها يكون مستقلاً ولا يجوز أن يرتبط بأي نقد أجنبي. بالتالي لا يجوز ان تسك العملة المحلية بالدولار أو بسلة من العملات .

المادة 167 - نقود الدولة هي الذهب والفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة. ولا يجوز أن يكون لها نقد غيرهما. ويجوز أن تصدر الدولة بدل الذهب والفضة شيئاً آخر على شرط أن يكون له في خزانة الدولة ما يساويه من الذهب والفضة. فيجوز أن تصدر الدولة نحاساً أو برونزاً أو ورقاً أو غير ذلك وتضربه باسمها نقداً لها إذا كان له مقابل يساويه تماماً من الذهب والفضة. أي أن كمية النقد يجب أن تعبر عن مخزون الذهب و الفضة الحقيقية فقط و لا يجوز طباعتها بدونهما . عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من خلفائكم خليفة يحثو المال حثيا لا يعده عددًا»

كتبه اسماعيل بالرجب

بنية فيدان الأمنية الإقليمية خطة أمريكا لحماية كيان يهود

بجيوش المسلمين وأموالهم!

قال وزير خارجية تركيا حقان فيدان في مقابلة مع صحيفة نيكي آسيا الاقتصادية إن "(إسرائيل) يُمكن دمجها في نهاية المطاف ضمن بنية أمنية إقليمية جديدة في الشرق الأوسط، شريطة اعترافها بدولة فلسطينية ضمن حدود عام 1967"، ووصف ما أسماه "فرصة تاريخية" لبناء إطار للتعاون يضم عدة قوى إقليمية، من بينها تركيا وباكستان والسعودية ومصر ودول الخليج، وأضاف أن "إيران يُمكنها أيضاً الانضمام إلى هذا الإطار مستقبلاً إذا ما توفرت الظروف المناسبة". ولفت حقان فيدان إلى أن "هناك انفراجة دائمة بين واشنطن وطهران من شأنها تسريع وتيرة المحادثات حول خطة سلام لغزة، والمساهمة في استقرار المنطقة بأسرها".

هي السياسة الاستعمارية الغربية القديمة الجديدة وصراعها الحضاري الدائم مع الإسلام ونسختها الأمريكية اليوم، وسعي الغرب الكافر المستمر لتذويب كيان يهود قاعدة الغرب الاستراتيجية في المنطقة، ومع الزلازل الأخيرة التي ضربت هذا الكيان وعرّت حقارته العسكرية وهشاشته الأمنية، ثم مع المأزق الاستراتيجي والعسكري لأمريكا جراء حربها على إيران علما أنها هي الضامن الأول لأمن الكيان الغاصب، تعاظمت المعضلة الأمنية للكيان، فداخله مكشوف أمنيا والغطاء الأمني الأمريكي في مأزق.

في هذا الظرف الأمني والاستراتيجي الحرج لكل من أمريكا وكيان يهود جاء المشروع الاستراتيجي الأمني الذي طرحه وزير خارجية تركيا حقان فيدان، فقد صرح الخميس 28 أيار/ مايو قائلا: "إن المنطقة بحاجة إلى إقامة تعاون إقليمي وإلى إنشاء بُنية أمنية إقليمية"، وأوضح أن الأمر "يمكن أن يبدأ بين دولتين أو ثلاث، لكن سيكون من المثالي إذا تحول مع الوقت إلى بنية تضم معظم دول المنطقة" بما فيها إيران وكيان يهود.

ليس مشروع البنية الأمنية الإقليمية من بنات أفكار فيدان ولا رئيسه أردوغان، بل هو عراب لمشروع أمريكي خبيث وخطير يكاد يكون بمثابة الشق الأمني لاتفاقيات أبراهام السياسية، عبر دمج كيان يهود في المنطقة وإلزام دول الإقليم والمنطقة بالدفاع عن أمنه، وإعفاء الغرب الكافر وأمريكا تحديدا من تكاليف وتبعات هذا الدفاع، وهو مشروع أمني غير مسبوق في تحويل الدفاع والحماية الأمنية للكيان المسخ من الغرب الكافر وأمريكا تحديدا وتحميلها للدول الوظيفية بالإقليم والمنطقة، وهي قمة الخيانة والنكاية السياسية، بجعل جيوش المسلمين المغتصبة مقدساتهم من الكيان الحقير هي الحامي والضامن للأمن الوجودي للكيان الغاصب!

فمشروع البنية الأمنية الإقليمية التي طرحها فيدان هو مشروع أمريكا الأمني لضمان أمن كيان يهود ودمجه وتركيزه بتكاليف أمريكية صفرية في ظرف تعيش فيه أمريكا مأزقها الاستراتيجي والجيوستراتيجي التاريخي عطفا على أزمة ديونها الفلكية المدمرة، فالمشروع الأمني المقترح هو تخفيف للأعباء وتقليص للتكاليف على أمريكا بحيث يصبح أمن كيان المغضوب عليهم من أمن المنطقة ومنوطاً بدولها وجيوشها وممولاً من أموال شعوبها المسلمة وثرواتهم، ومع التحالف الأمني الذي كيان يهود طرف فيه تصبح دويلات الوظيفة الاستعمارية مسؤولة وملزمة رسميا ودوليا بالدفاع عن الكيان الغاصب ضد أبناء الأمة الإسلامية، بمعنى أن جيوش المسلمين وبأسلحتهم وأموالهم ستحارب المسلمين دفاعا عن أمن عدوهم الغاصب لمقدساتهم!

ثم الجديد الآخر مع المشروع الأمني الأمريكي الذي طرحه حقان فيدان كبنية أمنية إقليمية هو ضم إيران لهذه البنية وتوسعتها لتشمل باكستان النووية. وأمر ضم إيران هو اللافت، أي أن نظام أردوغان منخرط في مخطط أمريكا لتحويل إيران إلى دولة تابعة خانعة لأمريكا مطبعة مع الكيان الغاصب وجزء من المنظومة الأمنية المستقبلية المدافعة عن الكيان. أما توسعة البنية الأمنية الإقليمية لتشمل باكستان فهو من باب تحجيم بل وشلّ القدرات النووية لباكستان، بل وتوظيف هذه القوة النووية إن بقيت لردع أي تهديد لكيان يهود بحكم أن باكستان جزء من المشروع الأمني لحمايته.

الأستاذ مناجي محمد

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة. إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

المدير المسؤول: منصف المقدم
رئيس التحرير: فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي: 17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس: 71345949
الهاتف: 71345950
.M . I . P